

ثم ولا يحصل القطع الخالي عن أية ريبة بالطرق غير القطعية كالرؤيا ودليل العقل في الأحكام الفرعية، والإجماع والشهرة وحتى الإطباق، اللهم إلا لمن هو قِطَاع يقطع بأقل لمحة، فهو - إذاً - من قِطَاع طريق الحق، والقرآن يعبر عن كل علم أو قطع وما دونهما من غير طريق الوحي القاطع، يعبر عن كل ذلك بالظن، إذاً فأين الحجية الذاتية للقطع شرعياً، مهما كانت حجة عرفية أماهيه؟.

ثم الذاتي لا يتخلف ولا يختلف عن الواقع أبداً، ونحن نرى تخلفات في قطعيات - حتى الحاصلة من الكتاب والسنة - فضلاً عما سواها، والفارق بين القطعين حجية الحاصل من دليل الوحي بدليل الوحي، وعدم حجية ما سواه.

ذلك، وقد لا نجد آية تعم كافة المحرمات كهذه، حيث شملت الصغائر إلى الكبائر، والمتعدييات إلى سواها، في مثلث القول والحال والفعال، وثالوث ١ - المقدمات، ٢ - والأصول، متعدية إلى محرمات أخرى، ٣ - وسواها، فواجب التقوى يشملها كلها مهما اختلفت درجاتها حسب اختلاف دركات المحرمات.

وبتقسيم آخر للمحرمات نقول الجنايات خمس حسب النواميس الخمسة، فمنها الجناية على العقول كشرب الخمر وما أشبهه من مطعوم أم دعايات تُزيل العقل أو تُخفّفه، وهي مشمولة لـ «الفواحش والإثم والبغي بغير الحق».

ومنها الجناية على النفوس كقتل النفس وهي مشمولة لهذه الثلاثة، أو على الأعراض كالزنا وكذلك الأمر، أو على الأموال وهكذا الأمر، أو على الأديان وهي الإشراف بالله والقول بغير علم على الله.

ولأن النواميس الخمسة محرمة الضياع ومفروضة الحفاظ في كافة

شرائع الله، فهذه الخمسة المسرودة هنا وهي عبارة أخرى عن هذه النواميس، هي المحرمات الأصلية التي حرمت في كافة شرائع دون أي نسخ أو تحوير.

فقد شملت هذه الآية كافة صنوف المحرمات صغيرة وكبيرة، ما ظهر منها وما بطن، بنوعياتها وآثارها، بأصولها ومقدماتها وغاياتها، فلم تبق أية محرمة مفصلة في شرعة الله وغير مفصلة إلا وهي داخلة في هذه الآية الضابطة لها كلها!.

ذلك، وجملة القول أن طاعة الله الصالحة هي أن يطاع كما يريد، لا كما تريد وهو يريد أن تحصل على علم الطاعة من وحيه فقط، وأما غيره فهو من دخول الدار من غير بابها، فحتى أن حصلت على علم واقع من غير طريق الوحي المقرر له طريقاً خاصة، فذلك مرفوض.

وترى إن أمرك المولى أن تدخل داره من مدخل خاص وحدرك أن تدخله من سائر المداخل، فهل لك أن تدخلها من سائرها.

وهكذا الله أمرنا بما أمرنا، ثم أمرنا أن نحصل على معرفة أوامره من طريق وحيه لا سواه، إذاً فلا حجة في هذه السبيل إلا وحيه لا سواه.

فكما أن من فسر القرآن برأيه أخطأ أو أصاب، ومن أفتى بغير علم أخطأ أو أصاب، ومن حكم بحكم له هو ليس بأهله أخطأ أو أصاب، كان طريقه إلى النار.

كذلك من حكم بحكم أنه من الله وهو ليس من أهله، أم هو من أهله ولكنه يحكم بغير الوحي، فهو أخطأ أو أصاب كان طريقه إلى النار.

فليس فقط على المكلفين أن يطبقوا ما يعلمون من أحكام الله، بل وعليهم أن يعلموها مما قرره الله، وهو علم أو إثارة من علم، فالعلم هو

كتاب الوحي، وإثارة من علم هو السنة القطعية الرسالية على هامشه، ثم لا علم صالحاً من غير هذين الطريقتين الصالحين.

ذلك، وحين يختص علم النبي بطريق الوحي دون عقليته البارعة أم سواها، فكيف يعم علم من سواه في حقل الشريعة طريق الوحي إلى سواه.

فقد والله قال الله ما يحتاجه المكلفون إلى يوم الدين في إذاعتي الكتاب والسنة.

فالضوابط العامة وقسم من الفروع الهامة المذكور - ولا بدّ - في الإذاعة القرآنية المستمرة مع الأبد، وسائر الأحكام الهامشية تتكفلها السنة القطعية، ولو أن حكماً من الأحكام أصلية أو فرعية كان في علم الله أنه لا يصل صالح الوصول إلى الأمة من طريق السنة لكان يذكره في كتابه لكيلا يفلت بأسره، حفاظاً على تمام الدين وكمال النعمة، ولأنها الشريعة الأخيرة التي لا بديل عنها إلى يوم القيامة، فلتكن مبينة بين الكتاب والسنة.

وأما أن يحول الله بعض الأحكام إلى اجتهادات المجتهدين فلا يبينها أم يعلم أنها تخفى عن السنة، فذلك نقص في الشريعة ونقض للغاية المشرعة لها الشريعة.

فالعلم والعلم فقط من طريق الوحي هو الحجة الشرعية في الأحكام وما أشبه من أمور الدين، ولا يحصل القطع من غير طريق الوحي حيث الطرق كلّها دون الوحي جائزة الخطأ، فكيف يحصل القطع من طريقة جائزة الخطأ؟.

ف«ذمتي بما أقول رهينة وأنا به زعيم، إن من صرحت له العبر عما بين يديه من المثّلات حجزته التقوى عن تقحم الشبهات... ألا وأن الخطايا خيلٌ شُمس، حمل عليها أهلها وخُلعت لُجمها فتقحمت بهم في النار، ألا

وإن التقوى مطايا ذُلِّل حُمِلَ عليها أهلها وأعطوا أزمَّتْها فأوردتهم الجنة»^(١) و«لا يهلك على التقوى سنخُ أصلٍ، ولا يظماً عليها زرع قوم، فاستتروا في بيوتكم وأصلحوا ذات بينكم والتوبة من ورائكم، ولا يحمد حامد إلا ربه، ولا يلم لائم إلا نفسه» (خ ١٦).

و«إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعاماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً، ولقد كذب على رسول الله ﷺ على عهده حتى قام خطيباً فقال: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار -

وإنما أتاك بالحديث أربعة رجال ليس لهم خامس:

رجل منافق مُظْهَر للإيمان، متصنِّع بالإسلام، ولا يتأثم ولا يتحرَّج، يكذب على رسول الله ﷺ متعمداً، فلو علم الناس أنه منافق كاذب لم يقبلوا منه ولم يصدقوا قوله، ولكنهم قالوا: صاحبُ رسول الله ﷺ رآه وسمع منه ويقصُّ عنه فيأخذون بقوله، وقد أخبرك الله عن المنافقين بما أخبرك، ووصفهم بما وصفهم به لك، ثم بقوا بعده فتقربوا إلى أئمة الضلالة والدعاة إلى النار بالزور والبهتان، فولَّوهم الأعمال، وجعلوهم حكماً على رقاب الناس، فأكلوا بهم الدنيا، وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلا من عصم الله، فهذا أحد الأربعة -.

ورجل سمع من رسول الله ﷺ شيئاً لم يحفظه على وجهه، فوهم فيه ولم يتعمد كذباً، فهو في يديه ويرويه ويعمل به ويقول: أنا سمعته من رسول الله ﷺ فلو علم المسلمون أنه وهم فيه لم يقبلوا منه، ولو علم هو أنه كذلك لرفضه -.

ورجل ثالث سمع من رسول الله ﷺ شيئاً يأمر به ثم إنه نهى وهو لا

(١) نهج البلاغة الخطبة ٥٥/١٦.

يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ، فلو علم أنه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضوه - .

وآخر رابع لم يكذب على الله وعلى رسوله، مبغض للكذب خوفاً من الله، وتعظيماً لرسول الله ﷺ ولم يهّم، بل حفظ ما سمع على وجهه، فجاء به على ما سمعه، لم يزد فيه ولم ينقص منه، فحفظ الناسخ فعمل به، وحفظ المنسوخ فجنب عنه، وعرف الخاص والعام، فوضع كل شيء موضعه، وعرف المتشابه ومحكمه - .

وقد كان يكون من رسول الله ﷺ الكلام له وجهان: فكلام خاص وكلام عام، فيسمعه من لا يعرف ما عنى الله سبحانه به، ولا ما عنى رسول الله ﷺ فيحمله السامع ويوجهه على غير معرفة بمعناه، وما قصد به وما خرج من أجله، وليس كل أصحاب رسول الله ﷺ من كان يسأله ويستفهمه حتى أن كانوا يحبون أن يجيء الأعرابي والطارئ فيسأله ﷺ حتى يسمعوا، وكان لا يمر بي من ذلك شيء إلا سألته عنه وحفظته، فهذه وجوه ما عليه الناس في اختلافهم وعللهم في رواياتهم^(١) .

ذلك، فكيف نثق بحديث المعروف بالثقة وعله: ١ - منافق أو فاسق، ٢ - أم إن كان في الحق ثقة عله تقبله ممن عرفه بالوثوق وليس ثقة، ٣ - أم إنه وارد مورد التقية وهو لا يعرف، ٤ - أم هو منقول بالمعنى الذي لم يعن منه، ٥ - أو تقطع أن سقط عنه ما يدل على صالح معناه، ٦ - أو منسوخ بحديث آخر أم آية، وما أشبه من كوارث الحوادث في الحديث .

فماذا تفيد صحة السند حين يحتمل الحديث مختلف الاحتمالات، وإنما تسد صحة السند ثغر التعمد على الكذب بواقع الثقة .

(١) (الخطبة ٢٠١).

وإنما الوثوق مرتكن على سلامة المتن من التهافت والتبعثر، وموافقة الكتاب والسنة، أو عدم مخالفتهما، وعدم المعارض الذي يجعله غير معلوم الصدور، وكون أحد السندين أوثق من الآخر لا يجعله معلوم الصدور، فهو داخل في النهي: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(١)!

إذاً فلا دور لصحة السند إلا ضماناً لعدم تعمد الكذب، دون ضمان لصدوره دون تقية ولا نسخ ولا سلامة عن النقل بالمعنى ولا تقطع وما أشبهه.

ذلك، ولأن العلم ثلاثة، علم يحلّق على الواقع كله وهو مختص بالله سبحانه أو ومن علّمه بوحيه ما علّمه، وهذا لا يقبل الخطأ، وعلم هو أضيّق من الواقع وهو الحاصل من غير الوحي، وهذان قسمان اثنان: علم يحصل من طريق الكتاب والسنة بشروطه، وآخر يحصل من غيرهما أو منهما دون شروطه، فالعلم الأول غير مفروض علينا ولا ميسور، والثالث مفروض محذور، والثاني محبور، فإذا صادف الواقع - وقليلاً ما يخطأ لمكان عدم العصمة - ففيه أجران، وإذا لم يصادف الواقع ففيه أجر واحد لمكان القصور الذاتي لغير المعصومين عليه السلام، ولا حجة في العلم الحاصل بالأحكام الشرعية من غير الطرق المقررة الشرعية، لقصور سائر الطرق ذاتياً إضافة إلى قصورين يعلم بها، وأما الحاصل من الطرق المقررة الشرعية فهو حجة شرعية لمكان عدم التقصير في الحصول عليه وانه لا تكلف نفس إلا وسعها.

وما دغدغة ذاتية الحجية للقطع إلا خرافة، فإن كان القصد حجيته العقلية بمعنى الانطباق على الواقع مائة بالمائة فهذا زلل من القول وزور، وإن كان بمعنى الانطباق الأحياني الذي جعل الشارع حجة فكذلك الأمر،

(١) سورة الإسراء، الآية: ٣٦.

حيث الحجة المنحصرة في الكتاب والسنة بدليل الكتاب والسنة تسلب أية حجة لأي دليل أو علم!

وفيما يلي - على ضوء الآيات البيّنات التي تحصر الاتباع بالعلم في الكتاب والسنة - روايات نموذجية عن الرسول والأئمة من عترته عليهم السلام:

١ - في حديث النبي صلى الله عليه وآله . حين أتاه عمر فقال: «إنا نسمع أحاديث من اليهود تُعجبنا، فترى أن نكتب بعضها؟

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أفتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارى؟ لقد جئتكم بها نقية، ولو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي»^(١)!

٢ - في حديث علي عليه السلام: «... أيها الناس عليكم بالطاعة والمعرفة بمن لا تعذرون بجهالته، فإن العلم الذي هبط به آدم وجميع ما فضلت به النبيون إلى محمد صلى الله عليه وآله خاتم النبيين، في عترة نبيكم محمد صلى الله عليه وآله، فأين يثأه بكم؟ بل أين تذهبون؟ يا من نجى من أصلاب أصحاب السفينة فهذه مثلها فيكم فاركبوها، فكما نجا في هاتيك من نجا فكذلك ينجو في هذي من دخلها، أنا رهين بذلك قسماً حقاً وما أنا من المتكلفين، الويل لمن تخلف ثم الويل لمن تخلف...»^(٢).

٣ - في حديث الباقر لسلمة بن كهيل والحكم بن عتيبة: شرقاً أو غرباً لن تجدا علماً صحيحاً إلا شيئاً خرج من عندنا أهل البيت»^(٣).

٤ - في حديث الصادق عليه السلام: «من دخل في هذا الدين بالرجال أخرج منه الرجال كما أدخلوه فيه، ومن دخل فيه بالكتاب والسنة زالت الجبال قبل أن يزول»^(٤).

(١) عوالم العلوم (٢ - ٣): ٣٨٦.

(٢) المصدر.

(٣) المصدر ٣٩٣.

(٤) المصدر ٤٠٠ عن غيبة النعماني.

٥ - في حديثه الآخر «لا تحل الفتيا لمن لا يستفتي من الله ﷺ بصفاء سرّه، وإخلاص عمله وعلا نيته وبرهان من ربه في كلّ حال، لأن من أفتى فقد حكم، والحكم لا يصح إلا بإذن من الله ﷺ وبرهانه، ومن حكم بالخبر بلا مُعَايَنَة فهو جاهل مأخوذ بجهله، مأثوم بحكمه، قال النبي ﷺ: أجرؤكم بالفتيا أجرؤكم على الله ﷺ، أو لا يعلم المفتي أنه هو الذي يدخل بين الله تعالى وبين عباده وهو الحاجز بين الجنة والنار»^(١).

وقال ﷺ: اتقوا تكذيب الله، قيل: يا رسول الله وكيف ذلك؟ قال: يقول أحدكم: قال الله، فيقول الله ﷺ: كذبت لم أقله، ويقول: لم يقل الله، فيقول الله ﷺ: كذبت قد قلت^(٢) وفي وصية أمير المؤمنين ع السلام: . . وأن أبتدئك بتعليم كتاب الله ﷺ وتأويله وشرائع الإسلام وأحكامه وحلاله وحرامه، لا أجاوز ذلك بك إلى غيره^(٣).



(١) المصدر ٤٢٣ عن مصباح الشريعة.

(٢) المصدر ٤٢٧ عن معاني الأخبار.

(٣) العوالم (٢ - ٣): ٢٣٦ نهج البلاغة.

فهرس الجزء العاشر

الصفحة

الموضوع

تتمة سورة الأنعام

٧	سورة الأنعام، الآيات: ٧٤ - ٩٠
٤٣	سورة الأنعام، الآيات: ٩١ - ٩٤
٦٧	سورة الأنعام، الآيات: ٩٥ - ١٠٨
١٢٨	سورة الأنعام، الآيات: ١٠٩ - ١٢٢
١٧٠	سورة الأنعام، الآيات: ١٢٣ - ١٣٥
٢٠٣	سورة الأنعام، الآيات: ١٣٦ - ١٤٥
٢٣٠	تلحقة
٢٣٢	سورة الأنعام، الآيات: ١٤٦ - ١٥٧
٢٦١	سورة الأنعام، الآيات: ١٥٨ - ١٦٥

سورة الأعراف
مكيّة وآياتها ٢٠٦

٢٨٩	سورة الأعراف، الآيات: ١ - ٧
٣١٣	سورة الأعراف، الآيات: ٨ - ٢٥
٣٥٥	سورة الأعراف، الآيات: ٢٦ - ٣٣